Sudan Geographical Journal (www.sgj.uofk.edu), Vol. 1 No. 1, January, 2017

Sudan Geographical Journal

مجلة السودان الجغرافية

Faculty of Geographical and Environmental Sciences, University of Khartoum- كلية علوم الجغرافيا والبيئة، جامعة الخرطوم

Volume 1 January 2017 Number 1

النزاع حول الحدود السياسية بين السودان ودول الجوار

السيد البشرى* الياقوت عيسى مصطفي **

كلية علوم الجغرافيا والبيئة، جامعة الخرطوم * – مدارس كلية التربية، جامعة الخرطوم**

المستخلص: هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع المشكلات الحدودية للسودان مع دول الجوار وقسمتها إلى ثلاثة، أنواع، الحدود الساخنة مع دولتي مصر وجنوب السودان، الحدود النائمة والتي تظل ما بين وقت آخر مع دولة أثيوبيا، والحدود المستقرة نوعاً ما مع ليبيا وأفريقيا الوسطى وأرتريا وتشاد، كما تطرقت الدراسة إلى الدور الخارجي في هذا الصراع. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها –إن الحروب والنزاعات الحدودية في المنطقة أدت إلى التدخل الأجنبي، كما أدت إلى زيادة النزوح واللجوء في الدول خاصة السودان وأرتريا وأثيوبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى. وتوصلت الدراسة إلى أن فشل الاستقرار السياسي في معظم دول المنطقة لعب دوراً كبيراً في إعاقة التنمية وأدى إلى تفاقم النزاع حول الحدود. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة **هي** أن تركز دول المنطقة في المشروعات التنموية أكثر من تركيزها في الجانب العسكري الذي يستهلك معظم الناتج المحلي، وعدم إعطاء الفرصة للتدخل الأجنبي وتدويل القضايا الداخلية بين دول المنطقة وذلك بحصرها في إطار الاتحاد الأفريقي.

كلمات مفتاحية: المشكلات الحدودية، السودان، دول الجوار، الاتحاد الأفريقي

Abstract: The objective of this study is to identify the border problems between Sudan and her neighbours. The study has revealed three types of border problems: hot or active problems with both Egypt and the state of South Sudan, dormant or sleeping borders with Ethiopia and somehow settled borders with Chad, Central Africa, Libya and Eritrea. The Study also revealed that border problems are often instigated by International powers to suit their objectives. The results of the study indicated that border problems gave foreign powers the pretext to intervene, particularly that such problems resulted in refugee Crisis. Political instability in the region has resulted in underdevelopment in all countries. The Study recommends that all countries concerned should concentrate on development rather than fight. Also, all countries of the region should stop rather than aid foreign intervention and should resort to solving their border problems through dialogue under the umbrella of the African Union (AU).

Keywords: border problems, Sudan, neighbours, African Union (AU)

1–المقدمة :

تعد قارة أفريقيا مصدراً مهماً للمادة الخام التي تحتاجها الدول العظمي في التصنيع وتمتلك موارد طبيعية متنوعة مما جعلها مركزاً لاهتمام الدول الصناعية الكبرى، حيث أصبحت مسرحاً للصراع بين هذه القوى، وبالتالي لم تشهد استقراراً سياسياً في معظم دولها حتى بعد نيلها الاستقلال، لكن ما زالت السياسات التي وضعها الإستعمار للقارة تطل برأسها حول الحدود السياسية بين الدول، بالإضافة إلى الصراعات والفتن الداخلية والتي عادة ما تحركها نفس القوى الاستعمارية.

ويشير (EL–Bushra, 2000) إلى ان معظم الصراعات حول الحدود السياسية هي صراعات من أجل الموارد وعندما قامت الدول الأوربية الاستعمارية برسم الحدود بين المستعمرات في أفريقيا لم تأخذ في الاعتبار النواحي التاريخية والإثنية والاقتصادية بل قسمت القارة إلى مناطق نفوذ في مؤتمر برلين الشهير عام 1885م ثم بعد ذلك زحفت القوى الاستعمارية بجيوشها للسيطرة على القارة، وعندما حصلت الدول الإفريقية على استقلالها اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية قراراً بترك الحدود كما رسمها المستعمر حتى لا تفتح باباً للنزاعات ولكن كثيراً ما ترفض

بعض الدول هذا القرار ومن ثم ينشأ النزاع بين الدول ويتطور الى حرب مدمرة.

ومن المفارقات أن الدول المتقدمة تتجمع في تجمعات اقتصادية وعسكرية وسياسية مثل الاتحاد الأوروبي والنافتا بالنسبة لدول أمريكا الشمالية وتسعى في نفس الوقت لتفتيت الدول النامية لإضعافها والسيطرة عليها، فبينما أُلغيت الحدود بين 28 دولة في الاتحاد الأوروبي لتسهيل الحركة وإنعاش الإقتصاد تتمسك الدول النامية بالحدود ويتم النزاع والصراع حولها مما يقود إلى الدمار وعدم الإستقرار.

يتضح ذلك على سبيل المثال في كل من العراق، اليمن، باكستان، يوغندا، أثيوبيا، ليبيا، تشاد، مصر والسودان. وبالنظر إلى منطقة الدراسة نجد أن الدور الإسرائيلي يظهر بوضوح في التخطيط لتقسيم البلدان المجاورة لإضعافها دعماً لإرادة الاستعمار العالمي (EL-Bushra, 2011 .)

2- نشأة الحدود السياسية :

تتغير طبيعة الحدود السياسية بين الدول من فترة إلى أخرى نتيجة للزيادة المطردة للسكان على مستوى الدولة الواحدة وعلى مستوى العالم أجمع، وقد وضعت هذه الحدود في بداية الأمر لكي تفصل بين الدول والشعوب ولكنها أكتسبت وظيفة أخرى هي تيسير عملية الاتصال وكذلك تسهم في عملية الانفصال (الفراء، 1999).

إن فكرة نشأة الحدود السياسية بدأت مع ظهور مفهوم الدولة المعاصرة، وبما أن الدولة تقوم على أربعة أركان هي الشعب والأرض والحكومة والسيادة، إذن الحدود السياسية تعنى تحديد إقليم الدولة وفصله عن الدول المجاورة. وقد كانت المجتمعات القديمة تقوم بإنشاء أسوار حول منطقة سيطرتها وحمايتها من الأعداء كما في سور الصين العظيم، ومن ثم تطور المفهوم ليصبح حدوداً سياسية واضحة بين الدول (عرفة، 1999) إن فكرة الحدود السياسية هي فكرة قديمة منذ العصور الأولى، وقد تطورت وظهرت بصورة حديثة في القارة الأوروبية في القرن السابع عشر وقد ارتبطت بنشأة الدولة القومية ومفهوم الحدود في الدول النامية يرتبط بالاستعمار الأوروبي الذي احتل قارات اسيا وأفريقيا والأمريكتين وأستراليا، قد نتج عن هذا تقسيم أفريقيا إلى مستعمرات ومناطق نفوذ في مؤتمر برلين 1885 (البشرى ، 1999).

مما سبق يتضح أن فكرة الحدود السياسية هي فكرة قديمة بدأت بوجود الإنسان على الأرض ومن ثم تطورت فيما يعرف بالتجمع القبلي ثم ظهور الممالك الصغيرة ثم الإمبراطوريات التي تفصل بينها التخوم اما الحدود الصارمة فلم تظهر إلا مؤخراً والتي حلت محل التخوم، ومن ثم ظهور الحدود السياسية بشكلها الحالي ظاهرة على الخرائط ولكن لم يتم ترسيمها على الأرض في دول كثيرة.

3- تعريفات الحدود السياسية :

تعرف الحدود السياسية بالمفهوم العصري بأنها الحدود الفاصلة بين دولة وأخري بحيث تجعل من حرس الحدود بين الدول المتجاورة في مواجهة مستمرة (البشري ، 1999).

ويمكن تعريف الحدود من الناحية القانونية بأنها الخطوط التي تحدد المدى الذي تستطيع فيه الدولة ممارسة سيادتها، والتي تفصل بين سيادة هذه الدولة وسيادة الدول المجاورة لها (عرفة ، 1999).

الحدود السياسية خطوط ترسم على الخرائط تفصل بين دولة ودولة مجاورة وتتميز بوضع علامات على الأرض في حالة الدول المتقدمة ويكون ذلك بأسلاك شائكة أو علامات متفق عليها بين الدولتين الجارتين، ويدخل في رقعة الدولة الحدود الأرضية والحدود الجوية أيضاً فيما تعرف بالمجال الجوي للدولة، وللحدود وظائف اجتماعية و اقتصادية وعسكرية وسياسية (عامر، 1994).

ويعرف (المنقوري ، 2006) الحدود السياسية بأنها ظاهرة سياسية متفق عليها بين دولتين أو أكثر بغرض تحديد ملكية وسلطة وسيادة وقوانين الدولة، أو أي وحدة سياسية بالنسبة للدولة أو الوحدات التي تجاورها، وتوضع بين

الدول بمقتضى اتفاقية معترفة بها دولياً وإقليمياً وتتماشى مع متطلبات الأمن القومي، والمصالح الاقتصادية في حيازة واستغلال الثروات الطبيعية الموجودة داخل الأرض.

أما الحدود في الدولة الإسلامية فنجد أن الإسلام لا يعترف بالحدود السياسية الحالية وإنما تعتبر كافة الأرض التي ينتشر فيها الإسلام هي حدود الدولة الإسلامية لأن الإسلام في حالة تمدد دائم ولأن الهدف هو نشر الدين الحنيف في كافة بقاع الأرض. (البشري ، 1999).

ومن خلال هذه التعريفات يمكن تلخيص تعريف الحدود السياسية بأنها الفاصل في الحدود للدولة التي تنتهي فيها سلطتها ونهاية سيادتها وبداية سلطة أخرى للدولة المجاورة.

4- الأهمية الأمنية والاقتصادية للحدود السياسية :

ترتكز أهمية الحدود السياسية للدولة في عدة جوانب كما يوردها (عرفة ، 1999) فنجد أن الجانب الأمني هو الأهم حيث تلعب الحدود السياسية دوراً مهماً في تحقيق الأمن القومي للدولة ولذلك تكون الدولة مطالبة بتأمين حدودها خاصة بعد التطور الذي حدث في العالم في وسائل النقل والمواصلات. أما من ناحية الأهمية القانونية للحدود السياسية فهي تعبر عن العلاقة بين قوانين الدولة الداخلية والقانون الدولي حيث يؤثر كل منهما في الآخر، بالإضافة إلى أن قوانين الدولة في مجملها تهدف إلى تحقيق أمنها الدولي من خلال تنظيم الدخول والخروج من وإلى الدولة.

أما (السرياني، 1999) فيوضح أهمية الحدود السياسية من الناحية الأمنية في تنظيم إنتقال الأفراد والجماعات ومراقبتهم وحظر الذين يهددون الأمن القومي للدولة، كما تلعب الحدود دوراً مهماً في حماية الإنتاج الإقتصادي وتنظيم التبادل التجاري خاصة وان التجارة الدولية ترتبط بالحدود السياسية، أما الناحية الأمنية للحدود فهي تظهر في الدول التي تعد أي تعدٍ على حدودها بمثابة إعلان حرب عليها، لذا تقوم الدول بحشد قواتها على الثغور والحدود مع جيرانها حفاظاً على الأمن.

ويورد (إبراهيم، 2000) أن للحدود السياسية عدة وظائف يمكن تلخيصها في الآتي :

1. الوظيفة القانونية للحدود: وهي تعني مجال سيطرة الدولة وبسط سيادتها القانونية التي يخضع لها الأفراد الذين يعيشون في إطار الحدود السياسية للدولة من حيث دفع الضرائب وتوفير الخدمات والخدمة في الجيش، وقد يوجد سكان يختلفون ثقافياً ولغوياً ودينياً ولكنهم من خلال وجودهم المكاني ملزمون بالخضوع لقوانين الدولة.
2. الوظيفة التجارية للحدود: يتوقف دور الحد على نوعية العلاقة بين طرفي الحدود السياسية فإذا كانت وداً ووئاماً سادت العلاقات التجارية بين الطرفين والعكس إذا كانت العلاقة بين الطرفين علاقة توتر تكررت الصراعات.
3. الوظيفة الاقتصادية: تتمثل الوظيفة الاقتصادية للحدود من خلال نقاط التفتيش الجمركي ومنافذ العبور عند الحدود السياسية بين دولتين، حيث تلجأ الدول لفرض رسوم جمركية على السلع الواردة، وقد يستلزم الأمر الحظر لبعض السلع التي يمكن أن يكون لها ضرر على السكان، كما يمكن أن ترتبط الحدود بالعملة فكثيراً من الدول لا تسمح بخروج عملتها من داخل حدودها.

وعلى الرغم من القوانين الدولية التي أوضحت الحدود السياسية للدول إلا اننا نجد ان الصراعات ما زالت قائمة في الحدود خاصة في الدول النامية حيث تزخر بالعديد من المشكلات حول الحدود حيث لا يمكن ان نستثني دولة أفريقية أو عربية ليس لها صراعات حول الحدود السياسية.

5- الوجود الأجنبي وتأثيره على الأوضاع الحدودية في منطقة الدراسة :

يشير (محجوب وآخرون ، 2011) إلى دور الوجود الأجنبي في منطقة الدراسة وخاصة الوجود الإسرائلي والأمريكي الذي جاء نتيجة لعدة عوامل منها انتهاء الحرب الباردة وفقدان الدول لحليفها الاتحاد السوفيتي سابقاً، أصبح الوجود الأمريكي وأضحاً بالمنطقة، بالإضافة إلى نيل أرتريا استقلالها من أثيوبيا فقد منحت أرتريا تسهيلات لدخول إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وبناء قواعد عسكرية إسرائيلية على أرضيها، مما أدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة.

وتعد محاولات القوي العظمي في تقسيم الدول النامية وإثارة النزاعات بينها جزءاً من مخططاتها و اهدافها الاسعمارية وتعد دولة السودان ذات الموقع الاستراتيجي المتميز مثالاً لهذا التدخل في ظل الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية، وقد ساعد فشل الحكومات الوطنية بعد الاستقلال وعدم مقدرتها لتحقيق الاستقرار الداخلي، بالإضافة إلى حل المشكلات الاقتصادية في تصعيد شدة النزاعات والحروب في الجنوب والشرق والغرب مما افسح المجال للدول الاستعمارية الكبرى مثل الولايات المتحدة لتطبيق مخططها في إعادة هندسة المنطقة من الناحية السياسية بما يحقق أهدافها ومصالحها التوسعية (EL – Bushra 2011).

بالإضافة إلى ظهور الدور الصيني في القارة الافريقية الذي يعمل على تخفيف الضغوط الدولية على البلدان الافريقية للحفاظ على مصالحه الاقتصادية.

ويعد انفصال دولة جنوب السودان مهدداً كبيراً للأمن القومي السوداني حيث اصبح السودان مسرحاً مكشوفاً على كل الجبهات، فبعد حل مشكلة جنوب السودان ظهرت مشكلة دارفور والتي لم تحسم بصورة نهائية – وجبهة جديدة في جنوب كردفان والنيل الأزرق، اضافة إلى وجود إسرائيل في دولة جنوب السودان وهذا هو الخطر الحقيقي والمهدد الاكبر للدولة.

6- الصراعات الحدودية بين السودان ودول الجوار:

بالنظر للموقع الجغرافي للسودان (الشكل 1) نجد أنه يمثل إقليماً له حدود طويلة مع دول الجوار حيث تتعدد وتتداخل أطياف من الاثنيات والثقافات، حيث يشترك في الحدود البرية مع سبع دول هي مصر من الشمال بطول 1,275 كلم، ودولة ليبيا بطول 383 كلم من الشمال الغربي ومن ناحية الشرق كل من أرتريا بطول 605 كلم وأثيوبيا بطول 769 كلم، ومن الغرب دولتي تشاد بطول 1.360 كلم وأفريقيا الوسطى 175 كلم ومن الجنوب دولة جنوب السودان بطول 2,184 كلم، فنجد أن مجموع الحدود البرية للسودان بعد الانفصال بلغت 6751 كلم ويصعب على أي دولة نامية مراقبة هذه الحدود، بالإضافة إلى صعوبة ترسيم الحدود ووضع معالم مع دول الجوار الامر الذي تكون تكلفته المادية عالية وعدم وجود الفنيين القادرين على تولي المهمة، وقد لعب الموقع الجغرافي دوراً في الصراعات الداخلية والخارجية وعدم الاستقرار السياسي.

شهد السودان قبل الانفصال (2011) حالات من النزاعات الحدودية مع الدول المجاورة فحدود السودان مع دول الجوار التسع معظمها عبارة عن خطوط وهمية تمر عبر مناطق كاشفة لا تحددها معالم طبيعية واضحة ومتصلة كالأنهار مما يسهل التسلل من خلالها كما في حدود السودان الشرقية خاصة مع أرتريا – أثيوبيا – بالإضافة إلى كينيا وتشاد. فالحركة ميسورة للقبائل الحدودية هناك، ولا تسطيع الدولة حماية هذه الحدود أو السيطرو عليها، الأمر الذي يترتب عليه تشجيع الحركة غير الشرعية عبر الحدود مثل التهريب وتجارة السلاح وهجرة الأيدي العاملة

وغيرها من مهددات الأمن القومي السوداني (يوسف ، 2009). ان مشكلة ترسيم الحدود السياسية في السودان تعود إلى فترة الحكم الثنائي الذي عمل على ترسيم الحدود دون مراعاة هذا التقسيم في الواقع الطبيعي والبشرى للسودان وقد نتج عن هذا الترسيم مشكلات الحدود السياسية خاصة مع دول الجوار في كل من كينيا وأثيوبيا ومصر حيث لم تراع الدقة في ترسيم الحدود (المنقوري 2006).

ونجد أن الاستعمار الغربي لعب دوراً كبيراً في رسم الحدود السياسية للسودان مع دول الجوار فيبرز دور ايطاليا في رسم الحدود السودانية مع كل من ليبيا وأرتريا، والدور الفرنسي في رسم الحدود مع كل من تشاد وأفريقيا الوسطى، وبلجيكا في رسم الحدود الجنوبية مع الكنغو ويوغندا قبل انفصال دولة جنوب السودان، والدور الأبرز هو البريطاني الذي شكل الحدود السودانية مع مصر وأثيوبيا، فنجد أن هذا التشكيل لم يراع العوامل الاجتماعية والاقتصادية مع دول الجوار وإنما راعت الدول المستعمرة مصالحها الاقتصادية فقط، بل وهدفت إلى إذكاء الفتن بين الدول الافريقية حتى تكون منشغلة بالحروب فيما بينها مما يسهل السيطرة عليها ويعوق التقدم الاقتصادي.

7- النزاع السوداني المصري :

تتمثل المشكلات الحدودية بين مصر والسودان في منطقة مثلث حلايب التي تقع على ساحل البحر الأحمر بمساحة تقدر ب 20 ألف كلم^2، وتمثل المنطقة أهمية إستراتيجية لكل من مصر والسودان، فمصر تعتبر حلايب العمق الإستراتيجي لها لحماية حدودها في البحر الاحمر من ناحية الجنوب، والسودان يعدها منطقة إستراتيجية لحماية حدوده الشماية على ساحل البحر الاحمر مما جعل المنطقة محل صراع بين الدولتين.

وبنظرة تاريخية لمشكلة حلايب نجد أنها لا تخرج عن الإطار الاستعماري الذي رسمته الدول الاستعمارية في أفريقيا وذلك بتقسيم الحدود السياسية بين الدول على أساس أنه يؤدي إلى خلافات ومشكلات سياسية بين الدول بعد خروج الاستعمار من القارة، ونجد أن مشكلة حلايب بدأت منذ الاستعمار البريطاني الذي وضع الخط الحدودي بين مصر والسودان منذ أن وقعت الاتفاقية بين بريطانيا ومصر في 19 يناير 1899م.

ونصت مادة الاتفاقية الأولي على أن خط 22 درجة شمالاً هو الحد الفاصل بين مصر والسودان، ولكن ادخلت على الخط بعض التعديلات الإدارية من جانب الحاكم البريطاني اللورد كتشنر (1904) كان الهدف منها تحركات أفراد قبائل البشارية السودانية والعبابدة المصرية على جانبي الخط، وقد نتج عن هذه التعديلات مشكلة حلايب. فالحدود مع مصر يبلغ طولها 1275 كيلو متر وتحكمها إتفاقيات ابرزها معاهدة يناير 1899 بين بريطانيا ومصر، ولعل أبرز أسباب النزاع بين السودان ومصر هو إعتبار مصر أن خط 22شمال هو الحد الفاصل بين البلدين بالرغم من إتفاقيات أخرى أثبتت غير ذلك، والسودان مارس سيادته كاملة على مثلث حلايب المشمولة بالوثائق واستمرت إدارة السودان للمثلث حتى ظهر النزاع حول حلايب في 1980 (موسي ، 2012).

ومن الحجج التي يستخدمها السودان في تضمين حلايب كأرض تابعة له هو أن الانتخابات البرلمانية بعد الاستقلال إستوعبت منطقة حلايب ضمن الدوائر الانتخابية دون إعتراض من السلطات المصرية. فمشكلة حلايب مشكلة قديمة ومتجددة وقد أثارها جمال عبد الناصر أبان ثورته في 1952 وجاء رد رئيس وزراء السودان آنئذ عبد الله خليل حاسماً بأن أرسل الجيش السوداني لحماية المنطقة.

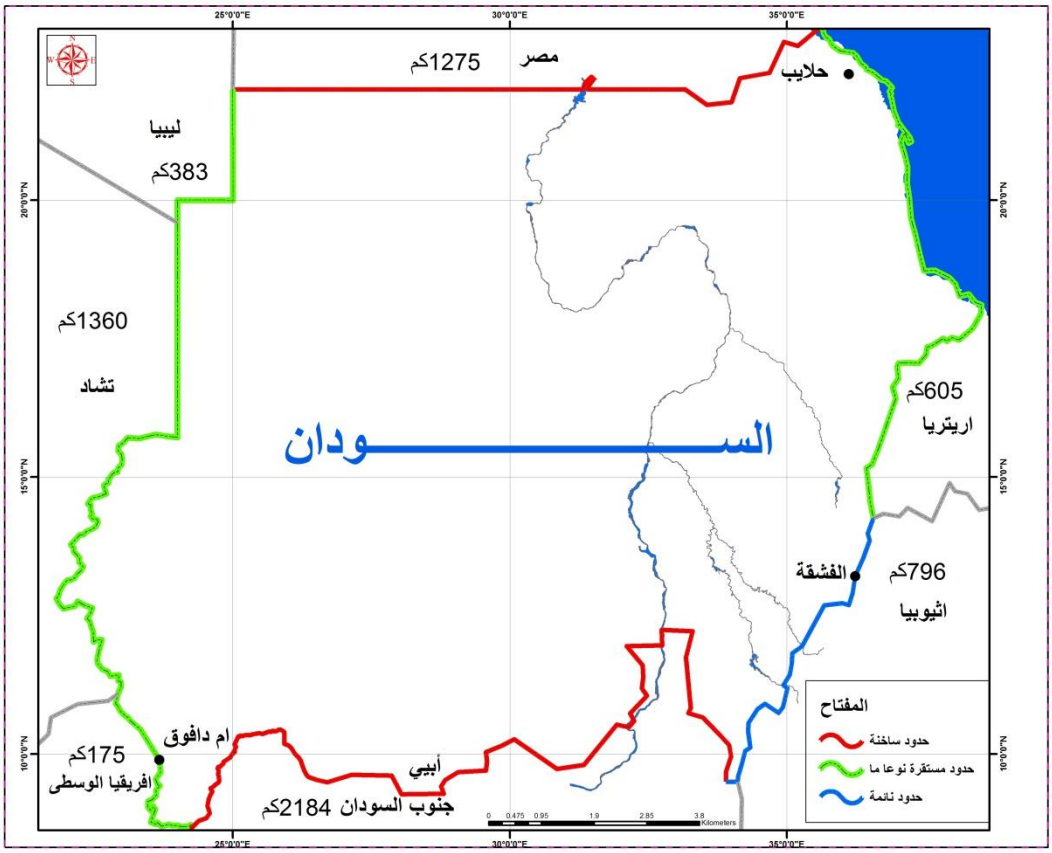

الشكل (1) الموقع الجغرافي للسودان

وفي عام 1995م وعلى الرغم من الاختلاف حول الأحقية احتلت مصر منطقة حلايب عسكرياً، مستغلة العزلة الدولية التي كان يعاني منها السودان، وإتهامها للسودان بتدبير محاولة اغتيال حسني مبارك رئيس مصر آنذاك. ومع كل التحركات الدبلوماسية بين القاهرة والخرطوم إلا أن النزاع الحدودي مستمر إلى هذه اللحظة. وقد تتدخل أطراف دولية لحل هذا النزاع الحدودي بعد أن أعلن السودان في عام 2004م أنه لن يتخلي عن المنطقة ووجهت مذكرة احتجاج حول الموضوع إلى الأمم المتحدة. ولكن بعد زوال حكم حسني مبارك في مصر وفي فترة حكم الرئيس السابق محمد مرسي الذي زار السودان ووعد الحكومة السودانية بالنظر في مشكلة حلايب، ثار الشعب المصري ضد قرار الرئيس مرسي، وبعد الانقلاب العسكري لعبد الفتاح السيسي (2013) تجدد الصراع حول المنطقة وزاد تعقيداً.

وعلى أية حال فالنزاع ما زال قائماً بين الدولتين فالسودان يري أنه الأحق بملكية المنطقة على أساس الوثائق بالإضافة إلى أن القبائل التي تقطن فيها هي قبائل سودانية، وأن ثلاثة انتخابات برلمانية قامت فيها من قبل السودان دون اعتراض من مصر، بينما ترى مصر هي الأحق بملكية المنطقة بحسب ما تدعي من وثائق، وقد رفعت شكاوي البلدين إلى الأمم المتحدة للفصل في القضية حيث ما زال الصراع مستمراً، وقد لعبذ دوراً في التأثير سلباً على علاقات البلدين الاقتصادية والاجتماعية، فعندما يسود التوتر

بين البلدين بسبب المشكلة يقف العمل بالبرتكول التجاري الموقع بينهما.

كما أدت مشكلة حلايب إلى توتر العلاقات مع بعض الدول وخاصة العربية التي كانت تري أحقية السودان بالمنطقة، وعلى أية حال فإن العلاقات المصرية السودانية أمام مرحلة غير واضحة المعالم خاصة في ظل التقلبات السياسية المحلية والاقليمية والدولية، وتبقي العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين في حالة توتر.

وقد يكون الحل بالنسبة لمنطقة حلايب، بعيداً عن سياسة الأمر الواقع الذي فرضته مصر في احتلالها للأرض، في تطوير المنطقة اقتصادياً مشاركة بين البلدين الجارين.

8- النزاع السوداني الليبي :

مرت العلاقات الليبية السودانية بتأرجح بين العداوة والإخاء وقد كانت تتحكم فيها شخصية الرئيس الليبي السابق معمر القذافي الذي كان له دور معلوم مع الحكومات السودانية الثلاث التي عاصرته فقد كانت العلاقة في بعض الأحيان تظهر الخصومة ومرات أخرى تظهر العداوة للسودان.

فقد بدأت العلاقة منذ عهد الرئيس جعفر محمد نميري وتطورت وشكلت وحدة بين مصر والسودان وليبيا في عهد الرئيس عبد الناصر، فكونت الدول الثلاث تكاملاً عربياً ليس على الإطار السياسي فحسب بل الاقتصادي أيضاً، معتمدة على رأس المال الليبي والأيدي العاملة المصرية والموارد الطبيعية السودانية، وقد ظهر التعاون الليبي عندما قام معمر القذافي باعتقال قادة الانقلاب العسكري من الشيوعيين وتسليمهم إلى الرئيس نميري ودخلت العلاقة بين البلدين مرحلة التدهور مرة أخرى نسبة للاختلافات السياسية، وكانت فترة منتصف السبعينات فترة خصومة شرسة استمرت حتى الانتفاضة السودانية في العام 1985، وكان أن استضاف النظام الليبي المعارضة السودانية المسلحة المشكلة من أحزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي وجماعة الأخوان المسلمين، وساعدها في محاولة لغزو الخرطوم في يوليو 1976. ورد السودان بدعم الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا بزعامة محمد يوسف المقريف فساعدها في محاولة فاشلة للإطاحة بالقذافي في عملية هجوم على باب العزيزية في العام 1984. وردت ليبيا على ذلك بتقديم أول دعم عسكري للجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة جون قرنق الذي أنهى اتفاقية أديس أبابا الموقعة في العام 1972 التي أوقفت الحرب الأهلية في جنوب السودان لنحو عقدين من الزمان (النور 2011).

عقب انتهاء فترة حكم النميري عادت العلاقة بين البلدين عندما فاز حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي التي قدمت الدعم للسودان وطالبت بدخول جيوشها إلى تشاد عبر دارفور مقابل هذا الدعم مما ساهم في تفاقم مشكلة دارفور كنقطة صراع بين لبيبيا وتشاد مما أدي إلى انتشار السلاح في إقليم دارفور.

وبمجيئ حكومة الانقاذ 1989م عملت على تطوير العلاقة مع ليبيا وأيدت الدولتان احتلال العراق للكويت 1990، مما أثر على علاقة السودان مع دول الخليج، كذلك وقف السودان مع ليبيا في تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي. وعندما نشبت حرب دافور 2003 اتهمت الحكومة السودانية ليبيا بدعم الحركات المسلحة في دارفور، ودعم حركة العدل والمساواة بدخول أمدرمان في 2008م، واستضافتها لرئيس الحركة. وبعد سقوط حكم القذافي في عام 2011م بدأت العلاقات الليبية السودانية تعود للهدوء والتعاون وكان السودان قد ساعد الثوار في ليبيا بالخبرات العسكرية للإطاحة بنظام القذافي (النور ، 2011).

9- النزاع السوداني الأرتري :

تأرجحت العلاقات الارترية السودانية بين الحرب وحسن الجوار، وقد تعاطف السودان مع الثورة الارترية منذ إندلاعها في خمسينيات القرن الماضي وحتى انتصارها في أوائل التسعينات وكان الدعم عسكرياً والسماح للمقاتلين الأرترين بالدخول إلى الأراضي السودانية، وقد كان هذا الدعم السوداني هو مناهضةً للرئيس الاثيوبي مانقستو هالي مريام الذي كان يدعم قوات التمرد بجنوب السودان، وقد بدأت العلاقات بين البلدين تضطرب منذ عام 1958 في عهد عبد الله خليل، وبلغت قمتها عندما تولت حكومة جبهة الهيئات التي تميزت بالطابع اليساري الذي يتبني حركات التحرر الافريقية، وعندما تولي الرئيس جعفر نميري مقاليد الحكم (1969 – 1985) تعاون مع الرئيس الأثيوبي لحل مشكلة أرتريا وجنوب السودان، ونتج عن هذا التعاون اتفاقية أديس أبابا 1972 لحل مشكلة الجنوب مقابل وقف الدعم السوداني لأرتريا.

وبعد الإطاحة بنظام الرئيس جعفر محمد نميري 1985 لم تقدم الحكومة السودانية دعماً لأرتريا نسبةً لتدهور الاوضاع الاقتصادية وانشغالها بحرب الجنوب.

وفي بداية حكومة الإنقاذ 1989 تبنت الحكومة ذات التوجه الإسلامي دعم الدولة الأرترية الوليدة وذلك لإعادة ترتيب أوضاع القرن الأفريقي، ولكن كانت المخاوف الأرترية من النظام ذي التوجه الإسلامي التاثير على الأغلبية المسلمة في أرتريا بالإضافة إلى دعم النظام للمعارضة الأرترية، بينما أبدت الحكومة السودانية مخاوفها من أرتريا بتبنيها المعارضة السودانية، وفي 1994 تدهورت العلاقات بين البلدين نسبةً لارتباط النظام الأرتري بالمحور الصهيوني والغربي والذي أصبح ذراعاً للغرب والصهيونية في المنطقة، وبعد عام 1999 حاولت أرتريا تحسين علاقاتها مع دول الجوار بعد هزيمتها من أثيوبيا، أما في عام 2004 فقد حاولت أرتريا احتواء جبهة الشرق (الأسود الحرة ومؤتمر البجا)(مضوى 2005).

ونجد أن الدور الغربي يتضح بصورة جلية في أرتريا حيث تعتبرها كل من إسرائيل وأمريكا عاملاً مهماً في زعزعة الاستقرار السياسي في المنطقة وذلك بغرض الحفاظ على أمن إسرائيل وتشتيت الجهود الأفريقية والعربية في المنطقة وإضعاف الاتحاد بين الدول الأفريقية حتى تظل في حالة تشرزم وتنافر.

وقد شكلت دولة أرتريا مهدداً رئيساً للأمن القومي السوداني وذلك بدعم مؤتمر البجا والأسود الحرة في شرق السودان وما يضمه من مواقع إستراتيجية كميناء بورتسودان وسواكن وبشائر والخط الناقل للبترول ومدينة كسلا، مما يعني تهديداً سياسياً واقتصادياً، كما تسعي أرتريا لاستخدام جبهة الشرق كرت ضغط على الحكومة السودانية بعد توقيع التجمع الديمراطي اتفاقية القاهرة مع الحكومة السودانية.

وخلاصة القول إن العلاقات السودانية الأرترية قد أثرت اجتماعياً واقتصادياً على البلدين مما أعاق عملية النمو الاقتصادي في المنطقة وذلك بالإهتمام بالجانب العسكري والحربي، كما أدى تدهور العلاقات إلى وقف العلاقات التجارية بين البلدين أثناء فترة التدهور.

8- النزاع السوداني التشادي :

فيما يتعلق بالوضع الحدودي بين السودان وتشاد وأثره على العلاقات بين الدولتين، فان المشاكل الحدودية جاءت نتيجة لعدم دقة الوصف واعتماده على معالم قابلة للزوال وتقسيم القبائل والقرى الحدودية، بالرغم من ذلك كان للحدود أثارها الإيجابية حيث جعلت من الدولتين نموذجاً للتعايش السلمي منذ فترة مملكتي

دارفور ووداي وذلك للرابطة التي أوجدها الإسلام وثقافته في البلدين (موسي ، 2012).

بدأت العلاقات بين السودان وتشاد بعد الاستقلال بعلاقة عداء من الرئيس التشادي تمبلباي ذي التوجه الغربي، وقد ظلت تشاد تتهم الخرطوم بدعم المسلمين المعارضين لها في تشاد، بينما رأت الخرطوم تهميش المسلمين في تشاد، وقد ساند السودانيون المعارضة التشادية بعد صدور دستور تشاد العلماني 1962، وقد بدأ أول فعل عسكري ضد الحكومة التشادية من الأراضي السودانية، وقد بلغ العداء قمته بين البلدين عندما تم تكوين جبهة التحرير الوطني التشادية في مدينة نيالا عام 1966، واستمرت العلاقة بين شد وجذب خلال فترة حكومات السودان المتعاقبة، وتحسنت في عهد الرئيس نميري الذي انتهج سياسة المصالحة بين الأطرف المتصارعة في تشاد فعقد مؤتمر صلح في الخرطوم عام 1978، وفي عام 1982 انطلقت قوات حسين هبري من الأراضي السودانية واستولت على الحكم في تشاد مما أدي إلى توطيد العلاقات بين البلدين، وبدأ التبادل التجاري وانتعشت تجارة الحدود (عبد الوهاب ، 2012).

تدهورت العلاقات بين نظام الإنقاذ والرئيس التشادي في وقت قصير بسبب فقدان الثقة بسبب النظر إلى العلاقات السياسية بمنظور العلاقات الأمنية وافتراض عدم الإستقرار في الدولتين كمحور أمني يهدد بقاء النظامين في السلطة. فالسودان يتهم تشاد بتقديم العون والسلاح وفتح الأراضي التشادية للمعارضة السودانية وذلك بسبب صلة الرحم بين الرئيس دبي وقيادات الحركة المسلحة من قبيلة الزغاوة، مما دلل على ذلك قوة الحركات المسلحة وتحقيق انتصارات على القوات المسلحة السودانية وتنامي عدد القوات المتمردة بسبب توافر خطوط الإمداد والمؤن والذخائر عبر الحدود من تشاد. وكذلك يتهم الجانب التشادي السودان بتقديم الدعم للمعارضة التشادية،

وفي 2003 عندما نشبت الحرب في دارفور، بدأت العلاقات تدهور بين البلدين إلى أن وصلت مرحلة غزو الخرطوم وانجمينا على يد القوات المتمردة في البلدين، وبعد ذلك تصالحت الدولتان وبدأ التعاون الاقتصادي والاجتماعي بينهما حيث تم إنشاء قوة عسكرية مشتركة لحماية الحدود بين البلدين والتي ساهمت في استتباب الأمن في المناطق الحدودية، مما أوقف الدعم التشادي لحركات التمرد السودانية ولجوؤها إلى ليبيا حيث احتضنتها الحكومة الليبية التي أطاحت بها الثورة الشعبية في عام 2011.

ولكن ما تزال تشاد مهدداً للأمن القومي السوداني وذلك لاهتمام الدول الكبرى بها خاصة بعد الاكتشافات البترولية التي وجهت إليها أنظار العالم، كما نجد الدور الفرنسي يظهر بوضوح في تشاد حيث توجد القوات الفرنسية.

ونلاحظ أن العلاقات التشادية السودانية بصورة عامة اتسمت بالحرب في بعض الأحيان ولكن يغلب عليها الجانب الايجابي بحسن الجوار وذلك للتداخل القبلي والمصاهرة، مما يتطلب من البلدين التقدم في فض النزاعات بالطرق السلمية بدلاً عن الحروب التي تكلف الدولتين مادياً مما يرهق اقتصادهما.

9- النزاع السوداني الاثيوبي :

إن مشكلة الحدود السياسية بين السودان وأثيوبيا بدأت منذ أن ضم الملك منليك 1889 – 1930 م مناطق بني شنقول وقامبيلا ومنطقة المتمة، ثم الصراع حول منطقة الفشقة الكبرى والصغرى التي تسلل إليها المزارعون الاثيوبيون منذ عام 1975م وتمثل هذه المناطق أهمية إستراتيجية من حيث السياسة والاقتصاد والأمن حيث يتم استغلالها بين البلدين عندما تتدهور العلاقة السياسية (حامد، 2004).

ويمثل محور الصراع في منطقة الفشقة التي تقع على الحدود حيث ظلت أثيوبيا ومنذ بداية الاحتكاكات تضع موضوع الحصول على أرض الفشقة السودانية أولوية في سياسة كل الحكومات التي تعاقبت على الحكم منذ العام 1957م. إن التهديد الأثيوبي على الحدود الشرقية يؤثر اقتصادياً على السودان عن طريق تشجيع تهريب البضائع السودانية إلى داخل أثيوبيا. كما أدي وجود مزارع أثيوبية بجوار مزارع سودانية داخل الفشقة إلى تهريب المحصول السوداني إلى داخل أثيوبيا ليباع بسعر أعلى وضرائب أقل أما الجانب العسكري فيتمثل في فكرة التوسع الاثيوبي بالقوة حتى يتمكن من الوصول إلى الحد الطبيعي وهو نهر عطبرة (حامد، 2004).

إن العلاقات السودانية الأثيوبية منذ عهد مانقستو قابلته أربع نظم حكم في السودان ما بين حكومات عسكرية شمولية، وهذا ما جعل العلاقات غير مستقرة بين البلدين. ولعل الصراع الفكري والديني بين البلدين كان من بين أهم الأسباب فأثيوبيا ذات توجه مسيحي والسودان توجهه إسلامي وقد زاد خوف الأثيوبين من التوجه الاسلامي خاصة بعد وضع السودان تحت قائمة الدول الراعية للارهاب من قبل أمريكا، وقد أدي هذا الوضع إلى توتر العلاقات بين البلدين (البشير 2006م).

ثم تحسنت العلاقة بين البلدين في 1991 م عندما زار الرئيس السوداني البشير أديس أبابا وتكونت لجنة مشتركة لحل المشكلات بين البلدين، وفي 1994م إتهمت أثيوبيا السودان باحتواء تنظيم الاورومو ودعم الحركات الإسلامية واستضافة المعارضين السياسين، وبعد محاولة إغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا 1995 نشبت الازمة مره أخرى بين البلدين، مما دعي أثيوبيا لفتح معسكرات لتدريب "الجيش الشعبي لتحرير السودان".

وتلمح كذلك إلى أن العلاقة بين البلدين إرتبطت باللاجئين فبدأ اللجوء السوداني إلى أثيوبيا منذ 1955م مع بداية تمرد جنوب السودان، ودخول اللاجئين الأثيوبين إلى السودان منذ 1961م عند بداية الحرب الأثيوبية الاريترية (البشير،2006).

كذلك تتعقد العلاقة بين الدولتين بسبب مشكلة المياه، فقد اعلنت أثيوبيا بعد استقلال السودان 1956م الاحتفاظ بحقها في مياه النيل الازرق. ويظهر أن عامل الوجود الأجنبي متمثلاً في الولايات المتحدة وإسرائيل في منطقة حوض النيل هو الذي فجر عوامل الصراع وزعزعة الاستقرار بين دول المنطقة مرة أخرى (آدم ، 2009م).

وبظهور الوجود الإسرائيلي بشكل واضح في القرن الأفريقي وسعيه في تطوير العلاقات الأثيوبية الإسرائيلية على حساب الدول المشتركة في النيل الازرق، تعقدت مشكلة المياه وتوترت العلاقات بين أثيوبيا ومصر والسودان عندما بدأ تنفيذ سد النهضة.

إن إشكالية الحلول حول الحدود السياسية بين أثوبيا والسودان تظل ماثلة الآن وعلى الأمد البعيد حيث تسعي كل من الدولتين للضغط على الأخرى وذلك باحتواء حركات المعارضه للدولتين واستخدام اللاجئين كروت ضغط عند الضرورة.

ويعًد الوجود الإسرائيلي في أثيوبيا المصدر الرئيسي المهدد للأمن القومي السوداني. وخلاصة القول أن تدهور العلاقة بين البلدين يكون تأثيره في الجانبين الأمني والمائي أكثر من الجانب التجاري الذي يعد متواضعاً أصلاً.

10- النزاع بين السودان وأفريقيا الوسطى :

بدأت العلاقة بين الدولتين منذ عام 1967م وكانت طبيعية وجيده لم تتوتر الا في عام 1970م عندما رفضت الحكومة السودانية عبور طائرة الرئيس الأفروسطي 1982م في طريقها إلى إسرائيل، ولكنها

تطورت مره أخرى في عهد الانقاذ التي وقعت مع أفريقيا الوسطى إتفاقية بغرض عدم السماح بأي أعمال عدائية تنطلق من أراضيها ضد السودان.

ونتيجة لذلك رفضت أفريقيا الوسطى فتح مكتب للحركة الشعبية داخل أراضيها وكانت أفريقيا الوسطى قد إستقبلت أفريقيا الوسطى اللاجئين السودانين في بداية السبعينات وقد نشطت الحركة التجارية بين البلدين – كما شارك السودان في قوات حفظ السلام لتجمع دول الساحل والصحراء في أفريقيا الوسطى عام 2001م. (بدوى ، 2011).

وبالنسبة للوضع الحدودي بين السودان وأفريقيا الوسطى لا يوجد خلاف سوى أن الحدود غير واضحة فلا خلاف حول تعيين الحدود ولكن الترسيم لم يتم بالطريقة الصحيحة، ولا توجد مشكلة حول تبعية جزء من الأرض ما عدا منطقة (أم دافوق) منطقة حدودية بها بركة مياه أكسبتها أهمية بالنسبة لسكان المنطقة من الجانبين، وقد أدى غياب علامات ثابتة للحدود إلى نشوء العديد من النزاعات حول أحقية القبائل السودانية في السقيا من البركة الأمر الذي أدى في عام 1933 إلى مقتل العديد من قبائل التعايشة بواسطة سلطات الاحتلال الفرنسي، وعملت السلطات الفرنسية على حجز البركة كمنطقة صيد مقفولة لمنع القبائل السودانية من الرعي بقربها مما أدى إلى تأزم الأمور (موسي ، 2012).

وعند بداية أزمة دارفور 2003م أصبحت مشكلة الحدود بين الدولتين أمنية أكثر مننها علاقة مجاوره، ففي 2004م وقع البلدان اتفاقية القوات المشتركة لحماية الحدود، والتي ضمنت في بنودها مكافحة الأسلحة والتهريب ومحاربة الصيد الجائر ومنع وجود أنشطة عسكرية معارضة. وتدهورت العلاقات بين البلدين مرة أخرى في عام 2005م عندما إتهمت الحكومة الأفروسطية السودان بدعم تجمع إتحاد القوى الديمقراطي الذي سيطر على بعض مدن الشمال في أفريقيا الوسطى. وخلاصة القول فالعلاقة بين البلدين مرت بمراحل من التدهور والتطور فحسن الجوار يساعد كثيراً في دفع إقتصاد أفريقيا الوسطى نسبةً لأنها دولة مغلقة، فعلاقتها مع السودان يمكن أن تربطها بالبحر الأحمر. بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي الذي يتفوق فيه السودان على أفريقيا الوسطى فيمكن أن يقدم الدعم والاستثمار في مجالات مختلفة وبذلك يكون قد حافظ على تأمين الحدود الجنوبية الغربية مع أفريقيا الوسطى.

11- النزاعات بين السودان ودولة جنوب السودان:

ترجع جذور مشكلة جنوب السودان إلى الاستعمار حيث عملت بريطانيا منذ احتلالها للسودان على فصل جنوب السودان، وقد بدأت ذلك باستخدامها قانون المناطق المقفولة (1922) حيث لايسمح بدخول الشماليين إلى الجنوب إلا بعد أخذ إذن من الحاكم العام، وكان الغرض من ذلك وقف المد الإسلامي ومحاربة الثقافة العربية، والعمل على نشر المسيحية في الجنوب الأمر الذي أدى إلى الصراع بين الشمال والجنوب وذلك بتوسيع الهوة بينهما مستخدمة سياسة "فرق تسد"، فقامت بزرع الحقد في الجنوبيين تجاه كل ما هو شمالي ورسخت في أذهانهم أن الشماليين (الجلابة) عبارة عن تجار رقيق، متناسية بذلك أن المستعمرين هم أول من ابتدر تجارة الرقيق من أفريقيا إلى أوروبا والأمريكتين (El Bushra, 2011 –)

وقد بدأ التمرد في جنوب السودان عام 1955م وبعد هذا التمرد أي قبل سنة من الاستقلال الذي يعتبر النواة الحقيقية للتمرد الأكبر الذي نشب في عام 1983 بقيادة جون قرنق.

نجد أن الحكومات المتعاقبة في السودان لم توفق في حل مشكلة الجنوب بصورة نهائية سواء أكانت

الحكومات المدنية أم العسكرية بخلاف حكومة عبود (1958–1964) والذي سعي إلى حل المشكلة بأسلمة الجنوب، ولكنه لم يتمكن من تحقيق ذلك نسبةً لأندلاع ثورة شعبية أطاحت به، وعقد الرئيس نميري إتفاقية 1972م في أديس ابابا عملت على حل المشكلة بين الشمال والجنوب ولكن الجنوبيين ومن كان يدعمهم من الأوربيين والأمريكيين لم يقبلوا بالحل الذي قسم الجنوب إلى أقاليم متعددة بدلاً من الإقليم الواحد، وعندما جاءت حكومة الإنقاذ ذات التوجه الإسلامي حاولت القضاء على التمرد في الجنوب باستخدام القوة العسكرية، ولكنها لم تفلح في ذلك، فاضطرت إلى إيقاف الحرب، وبعد الضغوط الخارجية لجأ الطرفان إلى الحوار لحل المشكلة فبدأت مفاوضات ميشاكوس التي انتهت إلى اتفاقية نيفاشا 2005م، والتي تعتبر رؤية إسرائيلية لتقسيم السودان وفصل الجنوب وقد منحت هذه الاتفاقية الجنوب الحكم الذاتي ومن ثم حق تقرير المصير الذي لم يعط للشماليين الحق في المشاركة في الاستفتاء والذي ساهم بشكل كبير في الانفصال، (El–Bushra, 2011).

مكنت اتفاقية نيفاشا2005 الجنوبيين بتكوين دولتهم عبر استفتاء ما بين الانفصال والوحدة مع الشمال، كانت النتيجة هي انفصال إقليم الجنوب في (2011) مما أضعف السودان جيوسياسياً واقتصادياً وهدد نصيبه في مياه النيل وقلل من عدد دول الجوار من 9 دول إلى 7 دول في الوقت الراهن (وأدى إلى شكل الدولة الحالي وهو الأقرب للدائرة التي تتوازن فيها المسافة بين المركز والأطراف).

وبدأت التوترات على الحدود السياسية بين البلدين بالرغم من وجود نصوص في اتفاقية نيفاشا تلزم دولة جنوب السودان في حالة انفصالها بحدود 1956/1/1م. وبعد الانفصال ظهرت المشكلة الحدودية حول منطقة أبيي التي لم تشملها الاتفاقية حيث كان يجب أن يجرى فيها استفتاء في يناير 2011م، حيث يسكن في المنطقة سكان من دولة جنوب السودان (دينكا نقوك) وسكان من دولة السودان (المسيرية) وقد أدى الصراع حول منطقة أبيي الغنية بالنفط إلى نشوب الحرب بيم الدولتين مما أدى إلى مقتل المئات من المواطنين، الأمر الذي جعل الدولتين ترفعان القضية إلى لجنة التحكيم الدولي في لاهاي 2008م. قد تم تأجيل الاستفتاء في الموعد المحدد، وقد قام دينكا نقوك باجراء الاستفناء من طرف واحد لم تعترف به كل من حكومتي السودان وجنوب السودان ولا الاتحاد الأفريقي ولا الأسرة الدولية.

وكذلك ظل الصراع الحدودي بين الدولتين قائماً في منطقتي كافي كانجي وحفرة النحاس التان تقعان بين حدود دولة جنوب السودان وولاية جنوب دارفور، ومنطقة كاكا التي تقع بين جنوب السودان وولاية جنوب كردفان، ومنطقة المقينص مع حدود ولاية النيل الأبيض. كما نجد أن الاتهامات المتبادلة بين الدولتين أدت إلى عدم الاستقرار، ويقوم كل من السودان ودولة الجنوب بدعم المتمردين في الدولتين مما يعقد حل مشكلة النقاط الساخنة الأخرى.

وقد قامت دولة جنوب السودان باحتلال منطقة هجليج التي تعد مصدر النفط في السودان في أبريل 2012م وذلك على أمل لفت النظر إلى القضايا العالقة الأخرى ولكن تمكنت القوات السودانية من دحر الهجوم.

تُعد دولة جنوب السودان الوليدة دولة مهدده للأمن القومي السوداني خاصة مع ظهور الدور الإسرائيلي في جنوب السودان الذي ارتبط بالجنوب منذ نشأة الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومما يؤكد دور إسرائيل في جنوب السودان زيارة رئيس دولة جنوب

السودان سلفاكير تل ابيب في أول زيارة له بعد الانفصال كذلك برز مؤخراً دور إسرائيل في تعقيد حل مشكلة مياه النيل الأزرق وذلك بالتأثير السلبي على القرار في السياسة الأثيوبية المهددة للأمن المائي لكل من السودان ومصر.

ولا تزال النزاعات حول الحدود بين السودان ودولة الجنوب عالقة وتشكل قنابل موقوتة لإشعال الحروب في أي وقت وفي كل هذا تقع اللائمة على حكومة السودان التي لم تحسم الامور العالقة قبل الموافقة على الانفصال.

12-أهم النتائج :

- تعاني منطقة الدراسة بصورة عامة من المشكلات الحدودية مما يؤدي إلى التاثير السلبي على التنمية في دول المنطقة.
- يعد السودان وأثيوبيا من أكثر الدول التي تعرضت لمشكلات الحدود السياسية مما أدى إلى انفصال أرتريا وجنوب السودان.
- عدم قدرة دول المنطقة على وضع حدود فاصلة مع جيرانها ساهم في كثير من الخلافات الحدودية في المنطقة.
- إن الحروب والنزاعات الحدودية أدت إلى زيادة النزوح واللجوء خاصة في جنوب السودان وأرتريا وأثيوبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى.
- أدت النزاعات الحدودية والصراعات الداخلية إلى التدخل الأجنبي في المنطقة.
- فشل الاستقرار السياسي في معظم دول المنطقة لعب دوراً كبيراً في إعاقة التنمية وأدى إلى تفاقم النزاعات حول الحدود.
- ساهمت مشكلات الحدود السياسية في تفتيت الوحدة الوطنية بين الدول مثل ما حدث في انفصال أرتريا عن أثيوبيا واخيراً انفصال جنوب السودان وربما تظهر دول أخرى تطالب بالانفصال في القارة الإفريقية.
- إن الإبقاء على الحدود السياسية التي رسمها الاستعمار كما اتفق القادة الأفارقة في الاتحاد الأفريقي هو أقل ضرراً من فتح الحوار حول الحدود التي قد لاتنتهي إلا بالحروب المدمرة وتفتيت الدول إلى دويلات وذلك نابع من كثرة الإثنيات والاختلافات الثقافية والدينية.
- نجد أن النزاعات حول الحدود السياسية في السودان قد تغيرت بانفصال جنوب السودان واختفاء الحدود مع كل من يوغندا وكينيا مما قلل من عدد الدول من 9 إلى 7 وبالتالي قلل من النزاعات.
- ترتبت على مشكلات الحدود السودانية مع دول الجوار إضعاف فرص التبادل التجاري، وفي نفس الوقت زادت وتيرة الهجرة إلى السودان من كل من أثيوبيا وأرتريا وجنوب السودان كون السودان يمثل فرص عمل أفضل وستمثل الهجرة الوافدة إلى السودان مشكلات اقتصادية واجتماعية في المستقبل المنظور.

13-التوصيات :

- يجب أن تسعى دول المنطقة لحل مشكلات الحدود السياسية مع دول الجوار بالطرق السلمية بشروط ترضي جميع الأطراف.
- يجب أن تركز دول المنطقة في المشروعات التنموية أكثر من تركيزها في الجانب العسكري الذي يستهلك معظم الناتج المحلي.
- عدم إعطاء الفرصة للتدخل الأجنبي وتدويل القضايا الداخلية بين دول المنطقة وذلك بحصرها في إطار الاتحاد الأفريقي.
- يجب على دول المنطقة وضع فواصل حدودية بين الدول لتجنب المشكلات الحدودية وهذا يعني

ترسيم الحدود التي عادة ما تكون طويلة ويصعب على دول الجوار القيام بها من الناحية الفنية والمالية.

- يجب أن تعتمد الحدود السياسية عند ترسيمها على الفصل السياسي بين القبائل الحدوية المختلفة في اللغة والدين.

خلاصة القول عندما يحتدم الصراع حول الحدود عادة ما يقود هذا الاحتدام إلى الحرب التي تؤدي في نهاية المطاف إلى الخراب والدمار في الدول المتجاورة كما حدث بين أثيوبيا وأرتريا فعلى دول الجوار ان تجنح إلى الحلول السلمية وتجعل من حدودها حدوداً آمنة ومثالية لمنفعة جميع الأطراف في كل المجالات بحيث تدعم التبادل التجاري وكذلك فيما يتعلق بحركة السكان وأن تتصدى الدول المجاورة لمشكلات تهريب البشر والمخدرات والبضائع وكل هذا يصب في منفعة جميع دول الجوار ويجعلها تركز على تنمية بلدانها.

14- المراجع:

المراجع العربية :

- إبراهيم، أحمد حسن (2000م) الجغرافية السياسية، ب.د القاهرة.
- ادم، الأمين عبد الرازق (2009م) أثيوبيا التطورات السياسية العلاقات مع دول الجوار (1991– 2009م)، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.
- بدوي، حسن سيد سليمان (2011م) جمهورية أفريقيا الوسطى، التطورات الدستورية والسياسية والعلاقات مع السودان، المركز العالمي للدراسات الإفريقية، الخرطوم.
- حامد، إكرام محمد صالح (2004م) العلاقات السودانية الإثيوبية من 1989– 1999، بحث غير منشور، مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الإفريقية والأسيوية.
- حسنين، جلال عبد اللطيف (2012م) العلاقات السودانية الإسرائيلية (عدائيات مستمرة)، مركز الراصد للدراسات، الخرطوم.
- عامر، محمد عبدالمجيد، (1994م) دراسات في أسس الجغرافية السياسية والأوضاع العالمية الجديدة، دار الرعدة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- عبد الوهاب، حسن بشير (2012م)، العلاقات السودانية التشادية، المركز العالمي للدراسات الإفريقية، الخرطوم.
- الفاضل، محمد الحسن عبد الرحمن (2012م) مهددات الأمن القومي السوداني بالتركيز على الوجود الإسرائيلي في جنوب السودان، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، الخرطوم.
- محمد، حجازي، (1997م) الجغرافيا السياسية، بدون.
- مضوي، صديق محمد أحمد (2005م) العلاقات السودانية الأرترية، المواجهة ومحاولات الاحتواء، مركز الراصد للدراسات، الخرطوم.
- المنقوري، حسن عبدالله (2006م) الجغرافية السياسية مفهومها ومناهجها وتطبيقاتها، مطابع جامعة الخرطوم، الخرطوم.
- موسى، ريم محمد (2012م) بروتوكول تأمين الحدود ودوره في مسار علاقات السودان بكل من تشاد وأفريقيا الوسطى، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم.
- يوسف، هاجر خوجلي (2009م) قضية ترسيم الحدود بين السودان ودولة جنوب السودان، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم.

الدوريات والندوات :

- البشير، عبدالوهاب الطي (2006م) "العلاقات الإثيوبية السودانية رهان الخيارات التكتيكية والإستراتيجية"، مجلة القرن الأفريقي، العدد الخامس.
- محجوب، الفاتح عثمان وآخرون (2001م)، ندوة، الوجود الأجنبي في البحر الأحمر وأثره على الأمن السوداني في يوم الأربعاء 13 أبريل 2011م. مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، الخرطوم.
- عرفة، محمد السيد (1999م) "الأهمية الأمنية للحدود من الناحية القانونية "، مهام حرس الحدود في الدول العربية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- البشرى، السيد (1999م) "مهام الحدود السياسية وحرس الحدود في الإسلام "، مهام حرس الحدود في الدول العربية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- الفراء، طه بن عثمان (1999م)، "الحدود الدولية بين التحديد والترسيم"، مهام حرس الحدود في الدول العربية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- النور خالد التيجاني (2011م) العلاقات السودانية الليبية صراع الماضي وتقارب المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات.

المراجع الأجنبية :

- EL-Bushra , EL-Sayed (2000) : "International Boundaries and the New World Order : An Islamic Perspective", Bulletin of the Egyptian geog. Soc,Vol 73 : 1–18
- EL-Bushra , EL-Sayed (2011) ," Falling Apart : the Sudan after the Nivasha peace Agreement (2005) ", Bulletin of Egyptian Geographical Society , vol 84 : 1-10